التنمية الاقتصادية للمرأة وآفاق الاستثمار

د. نازك حامد الهاشمي
السودان

مفهومُ التنمية الاقتصادية للمرأة:

تَعتبَرُ التنميةُ الشاملةُ والمستديمةُ مَطلباً أساسيّاً لِلمُجتمَعات المعاصِرَة كافّةً؛ لِما تُمثِّلُه من مقياسٍ لِمَدى تَقدُّم هذه المجتمعات، فنالَتْ حظّاً من الاهتمامِ في حَشدِ الطاقاتِ البشرية الموجودة في المجتمع دونَ تمييزٍ بينَ النساءِ والرجال، وأصبحَ الاهتمامُ بـ(المرأة، ودَورها) في تحقيقِ التنمية الشاملة والمستديمة جُزءاً أساسيّاً في عمليةِ التنمية ذاتِها؛ فالمرأةُ– وفقاً للمقولةِ التقليدية– تُشكِّلُ نصفَ المجتمعِ؛ وبالتالي (نصفَ طاقته الإنتاجيةِّ)، ومن الألزَم أن تُساهِمَ في العمليةِ التنمويةِ على قدمِ المساواةِ مع الرجلِ. وأكثرُ من ذلك فقَد أصبحَ تقدُّم أيِّ مجتمعٍ مُرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمَدى تقدُّمِ المرأةِ فيه وقُدرَتِها على المشاركةِ في التنميةِ بجوانبِها كافّةً.

هذا الاهتمامُ بقضايا المرأةِ ومشاركتِها في التنميةِ الاقتصادية من قاعدةٍ تنمويّةٍ مُؤدَّاها "أنّ الثروةَ البشرية هي صانعةُ الثروات"، وأنّ التنميةَ البشرية ينبغي أن تتمحورَ حولَ تمكينِ المرأة باعتبارِها "الركيزةَ الأساسَ لِبناءِ الثروة البشرية"، كما أنّ تعزيزَ دَورِ المرأة في التنمية الاقتصادية يَتحقَّقُ بتضافُرِ الجُهود (الرسميّة والأهليَّة) في إعطاءِ المرأة الفُرصةَ في إبرازِ طاقاتِها الإنسانيَّة في مختلفِ المجالات؛ ممّا يؤهِّلُها لأنْ تكونَ شريكاً رئيسيّاً في مسيرةِ التنمية الشاملة والمستديمة.

مُساهمةُ المَرأةِ في التنمية الاقتصادية:

إنّ التعريفَ الاقتصاديَّ للعملِ: هو نشاطٌ اقتصاديٌّ هادفٌ يَسبقُ البَدءَ بمُمارسته، ووُجودُ تصوُّرٍ ذهنيٍّ لدى الفردِ حولَ الهدفِ من(العملِ، ونتائجه، والغايةِ) منه، ويتحدَّدُ حجمُ العملِ في أيِّ مُجتمَعٍ من المجتمَعاتِ بعُنصُرَين أساسَين هما: * عددُ الأفرادِ القادرين على العملِ، * مدى الكفاءةِ الإنتاجيَّة للأفراد.

هنالك اهتمامٌ دوليٌّ في الأُممَ المتَّحِدة في هذا الشأنِ يبدأُ من خلالِ تعريفِ الأُممَ المتحدة لـ "تنميةِ المجتمع" بأنّها: "العمليَّاتُ التي يُمكِنُ بها توحيدُ جُهودِ المواطنينَ والحُكومةِ لتحسينِ الأحوالِ (الاقتصاديةِ، والاجتماعية، والثقافية) في المجتمعاتِ، ولِمُساعَدتِها على الاندماجِ في المجتمعِ، والمساهمةِ في تَقدُّمِه بأقصى قَدْرٍ مُستطاعٍ"، ولمّا

كان تحقيقُ التنميةِ الشاملة والمستديمة يتطلَّبُ مشاركةَ الجميعِ؛ وحيث أنّ المرأةَ جُزءٌ من هذا المجتمعِ الكُلِّيِّ؛ لِّذلك يرتكزُ على مُساهمتها للاهتمام بالنهوضِ بنوعيَّةِ هذه المساهمَةِ وحجمها؛ فَدَورُ المرأةِ في التنميةِ ينبغي أنْ لا ينحصرَ في مجالٍ واحد من مجالاتِ التنمية؛ بل يتعدَّاها إلى المجالاتِ كافّةً، ومنها دَورُها في الشأنِ (السِّياسيِّ، والاجتماعيِّ، والاقتصاديِّ، والثقافيِّ). هنالك عدَّةُ عواملَ تُحدِّدُ حجمَ مشاركةِ المرأة في جوانبِ التنمية المختلفة، وترتبطُ هذه العواملُ بعدَّةِ أبعادٍ (اجتماعيةٍ، وثقافيةٍ، واقتصاديةٍ، وسياسيةٍ)؛ باعتبارِ أنّ واقعَ المرأةِ هو نتاجٌ لتفاعُلِ هذه الأبعادِ، ويُمكِنُ ذِكْرُ أبرزِ العواملِ التي تُؤثِّرُ في حجمِ مشاركةِ المرأة في التنمية الاقتصادية ألا وهُو وجودُ تشريعاتٍ وقوانينَ؛ فحسبَ التقريرِ (١) للتنميةِ العربية الصادرِ من UNDP لعام ٢٠١٥م "جمهورية السودان" نجدُ توفُّرَ التشريعاتِ والقوانينِ كافَّةً والخاصَّةُ بهذا الجانبِ من (الحقِّ في العملِ، المساواةِ في الأُجورِ، الحقِّ في الادِّخارِ والاستثمار، الحقِّ في حُرِّيَّةِ التجارة، تكوينِ الجمعياتِ والنقاباتِ) وجميعُها منظَّمةٌ وفقَ "دستورِ السودان المؤقَّت، وقانونِ العملِ السودانيِّ، وقانونِ الخدمةِ المدنيَّة، وقانونِ تشجيعِ الاستثمار"؛ لذلكَ نَجِدُ توفُّرَ البيئةِ التشريعية لِمُشاركةِ المرأةِ في الجانبِ الاقتصاديِّ تحديداً.

محورُ التمكينِ الاقتصاديِّ للمرأة:

إنّ تمكينَ المرأةِ يُسهِمُ إسهاماً كاملاً في الحياةِ الاقتصادية عبرَ القطاعاتِ كافَّةً، وعلى مُستوياتِ النشاطِ الاقتصاديِّ كُلِّها، وهُو شأنٌ حيويٌّ من أجلِ (بناءِ اقتصادٍ قويٍّ، إقامةِ مجتمعاتٍ أكثرَ استقراراً)، وتحقيقاً لِمُقرَّراتِ المجتمعِ الدوليِّ في شأنِ التنميةِ المستديمة وحُقوقِ الإنسان؛ لذلكَ فإنّ كفالةَ دَمْجِ (مواهبِ المرأة، ومَهاراتِها، وخِبراتِها، وطاقاتِها) يقتضي التخطيطَ للعملِ، ووَضْعَ السياساتِ المدروسة؛ لذا فإنّ (مبادَرةَ شراكةِ الأُممِ المتَّحدة للمساواةِ بين الجنسين، وتمكينَ المرأة (UN Women)، والاتفاقَ العالَميَّ للأُممِ المتَّحدة) تلك مبادئُ تُقدِّمُ مجموعةً من الاعتباراتِ التي تُساعِدُ القطاعَ الخاصَّ على التركيزِ في العناصرِ الرئيسية المكمِّلَةِ للنهوضِ بالمساواةِ بين الجنسين في (مكانِ العملِ، و السوقِ الاقتصاديِّ، و المجتمعِ). مع الحِفاظِ على خُصوصيَّةِ كُلٍّ من الرَّجُلِ والمرأة؛ بما لا يتنافى معَ (أحكامِ الشريعةِ الإسلامية، وضوابطها، وآدابها)؛ صَوناً لِكرامةِ النِّساءِ.

المرأةُ والشُّمولُ الماليُّ:

"الشمولُ الماليُّ" أو "التمويلُ الشاملُ" مفهومٌ يهدفُ إلى تعميمِ (المنتَجاتِ والخدماتِ المالية والمصرفية بتكاليفَ معقولةٍ على العددِ الأكبر من المجتمعاتِ، والمؤسَّساتِ، والأفرادِ)؛ خُصوصاً شَرائحَ الدَّخْلِ المنخفضِ في المجتمعِ، على نقيضِ "الإقصاءِ الماليِّ" الذي يستثني هذه الشرائحَ. ويتطلّبُ "الشمولُ الماليُّ" توافُرَ القُدرةِ لدى الأفرادِ والمؤسَّساتِ على الحصولِ على الخدماتِ المالية واستخدامِها بـ(مسؤوليّةٍ، وفعاليّةٍ). ولا يتحقَّقُ الشمولُ الماليُّ دونَ تثقيفٍ

ماليٍّ؛ فالمستهلكُ الواعي يُعتبَرُ أكثرَ "إدراكاً" للمخاطرِ والمكاسبِ المرتبطَة بالمنتجاتِ الماليَّة، وأكثرَ "وَعياً" لـ (حُقوقه، وواجباته).

يستلزمُ الشمولُ الماليُّ تقديمَ مجموعةٍ شاملة من الخدماتِ المالية تتضمَّنُ (الحساباتِ المصرفية، والمدَّخَرات، وكُلًّاً من القُروضِ القصيرةِ والطويلةِ الأجلِ، والتأجيرَ التمويليَّ، والرهونَ العقاريَّةَ، والتأمينَ والرَّواتبَ، والمدفُوعاتِ، والتحويلاتِ الماليَّة المحليَّة والدوليَّةَ، وخططَ التقاعُدِ، بالإضافةِ إلى حمايةِ المستهلك، وتعزيزِ القُدرةِ المالية).

وتجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ (توسيعَ المشارَكةِ في النظامِ الماليِّ الرسمي، أو تحقيقَ الشمولِ الماليِّ) ليس هَدفاً في حدِّ ذاته؛ بل وسيلةً لتحقيقِ غاية؛ نظراً لِدَورِه التنمويِّ والحيويِّ المهمِّ في (تطويرِ الإنسان، وتحسينِ مستوى المعيشة، وتمكينِ المرأة، وتعزيزِ تكافُؤِ الفُرَصِ، وتمويلِ المشروعاتِ "الصغيرةِ والمتوسطة"، والحدِّ من الفقرِ، وعَدمِ المساواة، وتأمينِ الرفاهية) وبالتالي تحقيقِ نموٍّ اقتصاديٍّ شاملٍ ومُستديم.

"إقليمياً": يُعَدُّ "الشمولُ الماليُّ" في المنطقةِ العربية أمراً في غايةِ الأهميَّةِ للتعامُلِ مع تحدِّيات (الفقرِ، والبطالة، والتنمية)، وهذه المنطقةُ لا تزالُ تُسجِّلُ إحدى أدنى المستوياتِ في العالَم، فيما يخصُّ الشمولَ الماليَّ، وهي الوحيدةُ في العالَم التي ازدادَ فيها الفقرُ منذُ العام ٢٠١٠م.

نقلاً عن إدارةِ الدراسات والبحوث في الأمانةِ العامَّة لاتحادِ المصارف العربية التي أَعَدَّتْ حولَ هذا الموضوعِ دراسةً مُعزَّزةً بـ(الأرقامِ، والبياناتِ، والإحصاءات) عن أهميَّةِ الشمولِ الماليِّ في العالَم العربيِّ وفي ما يلي نصُّها:

وفقاً لـ"صُندوقِ النقدِ الدوليِّ" لا تَزالُ المنطقةُ العربية تُسجِّلُ أحدَ أدنى المستوياتِ في العالَم في ما يخصُّ الشمولَ الماليَّ؛ حيث إن ١٨ في المئة فقط من السكَّانِ في المنطقةِ يَمتلِكُونَ حساباتٍ مع مؤسَّساتٍ ماليَّةٍ، وتَنخفِضُ هذه النسبةُ إلى ١٣ في المئة عند النساء (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٣).

أمّا "قُطرياً": هناكَ زيادةٌ مَلحُوظةٌ في المجموع، في مِلكيَّةِ الحسابِ لـ(لذُّكورِ والإناث) بين عامَيّ (٢٠١١ و٢٠١٤)م في مُعظَمِ الدولِ العربية (مرفق جدول) ومِن المرجَّحِ أن يعودَ سببُ استمرارِ فجْوةِ مِلكيَّةِ الحسابِ بحسبِ الجنسِ إلى امتلاكِ الذكورِ حساباتٍ ضِعْفَ ما تمتلِكُه النساءُ تقريباً في أغلبيَّةِ الدولِ العربية. وتظهرُ هذه الفجوةُ بشكلٍ بارزٍ في (اليمن، والأُردنّ، والسودان، والعراق، ومصر) (الجدول ١).

تأكيداً لذلكَ فقَد أخذَ عيِّنةً من المصارفِ السودانية نجدُ الآتي: **بأخْذِ عيِّنةٍ من الجهازِ المصرفيِّ السودانيِّ (البنكِ السودانيِّ الفرنسيِّ) نجدُ عددَ الحساباتِ المفتوحةِ تُمثِّلُ النساءُ منها نسبةَ (٢٤٪) فقط.**

بعضُ الجُهودِ الدوليةِ المَبذولَةِ لتمكينِ المرأةِ اقتصاديّاً: The Global Banking Alliance for Women (GBA)

هو اتحادٌ عالَميٌّ ينطوي في مظلَّته عددٌ من المصارف العالَمية والمؤسسات المالية، عددُ الأعضاء في هذا الاتحاد ١٣٥ دولةً، توفِّرُ عضويةَ البنك في التحالُف فُرصةً للاطِّلاع على أفضل الممارَسات فيما يتعلَّقُ بتقديم الخدمات البنكيَّة للمرأة، عبرَ تبادُل "المعلومات والخبرات"، والحصول على الموارد اللازمة لذلك. بالإضافة إلى بناء قُدرة البنك في خدمة النساء من العُملاء بأفضل طريقة مُمكِنَة، ونَشر الوعي اللازم عن أهميَّة دور المرأة الاقتصاديِّ كـ (عَميلة، ومُستثمِرَة، ورياديَّة) في إيجاد فُرَص العمل لغيرها، وبناء المشاريع الإنتاجية؛ غير أنّه قِلَّةٌ من البنوك العربية التي انضمَّت لهذا الاتحاد مثل (لُبنانَ وفلسطين).

استهدَف (GBA) عند تأسيسه المصارفَ؛ لأنّها تملكُ تأثيراً كبيراً على المجتمعات، وقد شجّعَها على تخصيص برامجَ للمرأة، إضافةً إلى دَوره في تبادُل أفضل الخبرات بين الأعضاء بشفافيَّةٍ تامّة، وإقامة دوراتٍ تدريبية من قِبَل الأعضاء الذين يملكُونَ برامجَ صُلْبَةً؛ لذلكَ يتمثَّلُ دورُ (GBA) في توعية المسؤولينَ في المصارف المركزية ووزارات الاقتصاد والمال حولَ أهمية إشراك المرأة في الاقتصاد؛ لأنّ هذا المجهودَ يحتاجُ إلى تضافُر جهاتٍ عِدَّة من القطاع العامِّ أيضا.

ولا تزالُ هناك فَجْوةٌ كبيرةٌ بين الجنسين في الوصول إلى الخدمات المالية بالنسبة للنساء. وتلعبُ البنوكُ التجارية دوراً حيويّاً في التنمية الاقتصادية للمرأة، ويعتقدُ التحالفُ المصرفيُّ العالَميُّ للمرأة وأعضاؤه أنَّ ثَمَّةَ حاجةً لتطبيق نَهْجٍ أكثرَ تكامُلاً للوصول إلى النساء اللائي لم يسبقْ لَهُنَّ التعامُلُ مع الخدمات المصرفية. وتحقيقَ هدف مجموعة البنك الدوليِّ بتوفير الخدمات المالية للجميع بحُلول عام ٢٠٢٠م كخطَّةٍ مُستقبليَّة.

نشاطاتُ العُملاء – النساء – في الجهاز المصرفيّ:

الشرائحُ النسائيّةُ التي تتعامَلُ مع القطاع المصرفيِّ **تنقسمُ إلى نوعَين:**

* **قطاعُ سيِّدات الأعمال**: تُعرَّفُ موسوعةُ ويكيبيديا سيِّدات الأعمال: (لقبٌ عامٌّ يطلَقُ في العصر الحديث على كلِّ شخصٍ يعملُ، أو يُديرُ" مؤسسةً ربحية أو مجموعةَ شركاتٍ" سواءٌ كانت (تجاريةً أو صناعيةً أو زراعيةً) من شأنها أن تخوِّلَ لصاحبها الاستفادةَ من الدخل التي تولِّدُه الأعمالُ. واستُحْدِثَ لفظٌ باللغة الانجليزية (Businessperson) للقضاء على مسألة التفرقة بين الجنسَين.

– صحيحٌ أنّ مصارفَ عدَّة تُقدِّمُ لسيِّدات الأعمال خدمات؛ لكنْ ليس ضرورياً أن تلبِّي هذه الخدماتُ تَطلُّعاتهنَّ؛ ذلك من حيثُ حجمُ التمويل الممنوح لأسبابٍ تتعلَّقُ بسيِّدات الأعمال أنفسهنَّ، مثل تكونُ لَدَيها في الأغلب صعوبةٌ أكبرُ لإيجاد ضماناتٍ للمصرف، ضَعْفُ الخِبَرَة في إدارة المشروعات الكبيرة لحداثة دُخول السيِّدات هذا المجال.

– تتنوّعُ تصنيفاتُ سيِّداتِ الأعمالِ بحسبِ نوعِ القطاعاتِ التي تعملَنَ فيها منها (البنياتُ التحتيَّةُ، ومجالُ الإعلانِ، مجالُ التعليمِ)، كما هنالكَ شريحةٌ مهنيّةٌ تستثمرُ في مجالِها مثل (الطِّبِّ والصَّيدَلةِ) وغيرِها من المِهَنِ.

*** قطاعُ صِغارِ المُنتجاتِ:**

هنالك خطَّةُ عَملٍ لدى البنكِ الدوليِّ معنيَّةٌ بالمساواةِ بين الجنسين؛ كخُطوةٍ مُهمَّةٍ لتعزيزِ أسبابِ القوَّةِ الاقتصاديةِ، وتنطوي هذه الخطةُ على مزايا ومنافعَ بالنسبةِ للنساءِ؛ خاصَّةً في الدولِ الأكثرِ فقراً في العالَمِ مثل (بنغلاديش، وكينيا) وغيرها، ويُقدِّمُ البنكُ الدوليُّ مُساعَداتٍ من خلالِ المؤسسةِ الدوليةِ للتنميةِ والتي تُقدِّمُ (قروضاً بلا فوائدَ ومِنَحاً للبلدانِ الأشدِّ فقْراً بهدفِ (تشجيعِ وتحفيزِ النموِّ الاقتصاديِّ لديها، والحدِّ من التبايُنِ والتفاوتِ، وعَدمِ المساواةِ، وتحسينِ أوضاعِ المعيشةِ).

يتمُّ التعامُلُ مع النشاطاتِ النِّسويّةِ في الجهازِ المصرفيِّ السودانيِّ ضمنَ قطاعِ التمويلِ الأصغَرِ والتنميةِ الاجتماعيةِ، ويشملُ قطاعاتِ صِغارِ المنتجينَ والمهنيِّينَ والأُسَرِ المنتجَةِ؛ وذلك حسبَ طبيعةِ النشاطِ الذي يتمُّ تمويلُه, وقد لاقَتْ هذه الشريحةُ اهتماماً واسعاً في السنواتِ الماضيةِ استهدفَ فيه الشرائحَ الضعيفةَ في المجتمعِ؛ بغَرَضِ (دَفْعِ عَجَلَةِ التنميةِ، والتخفيفِ من حدَّةِ الفَقرِ)، وتخضعُ للسياسةِ التمويليةِ للبنكِ المركزيِّ الذي يُصدرُ سياستَه النقديَّةَ سنويّاً، والتي يُلْزِمُ المصارفَ فيها بتخصيصِ ١٢٪ من إجماليِّ التمويلِ المصرفيِّ للتمويلِ الأصغَرِ، فمَثلاً: نجدُ في **البنكِ السودانيِّ الفرنسيِّ** أن بَلَغَتْ نسبةُ النساءِ اللاتي حَصَلْنَ على تمويلٍ أصغرَ خلالَ عام ٢٠١٥م ١٣٪ من إجماليِّ التمويلِ الأصغرِ الممنوحِ دُونَ تعثُّرٍ؛ أيّ بنسبةٍ بَلَغَتْ (صفر٪).

وبالاطلاعِ على الاستراتيجيَّةِ الشاملةِ لتنميةِ التمويلِ الأصغَرِ التي تُعدُّها وحدةُ التمويلِ الأصغَرِ ببنكِ السودانِ المركزيِّ للأعوامِ (٢٠١٣–٢٠١٧)م نجدُ أنّ نسبةَ التمويلِ المستهدفَةِ للعُنصُرِ النِّسائيِّ للعامِ ٢٠١٣م (٣٠٪) وفي العامِ ٢٠١٧م ٥٠٪.

الأهدافُ التي حقَّقَها التمويلُ الأصغَرُ للمرأةِ:

- تمكينُها من مُساعدةِ عائلتِها وزيادةِ دَخْلِها، و التَّحوُّلُ من القُروضِ مُتناهيةِ الصِّغَرِ إلى القروضِ الصغيرةِ.
- تحسينُ مُستواها العلميِّ ووضعِها الاجتماعيِّ، والحُصولُ على ثِقَةِ مُجتمَعِها.
- توعيتُها على دورِها المهمِّ في اتِّخاذِ وصُنعِ القراراتِ، وإدارةِ مشاريعِها الصغيرةِ.
- تأسيسُ تعاونياتٍ واتِّحادِ تعاونياتٍ (تكتُّلاتٍ استثماريَّةٍ).

ويتمُّ ذلك من خلالِ:

- إنشاءُ دوراتٍ تدريبيَّة تمكّنُ المرأةَ من تحضيرِ (المنتوجاتِ الرّيفية، والأعمالِ اليدويّةِ والحِرفيّة، والموادِّ الغذائيّة).
- تأسيسُ تعاونيّاتٍ لها – تَحوُّلٌ وانتقالٌ – على القروضِ الصغيرة.
- تسويقُ الإنتاجِ عبرَ المعارضِ (المحلِّيَّة والدوليَّة) والمعارفِ ومراكزِ بيعٍ مختلفة.

التَّحدِّياتُ و تحقيقُ المرأةِ للتنميةِ الاقتصاديّة:

- صعوبةُ الحصولِ على الأصولِ والائتمان.
- ارتفاعُ مُعدَّلاتِ البطالةِ والفَقر.
- تَحدِّياتُ العولَمةِ والاندماجِ في الاقتصادِ العالَميِّ.
- انحيازُ السياساتِ الاستثماريَّة للمشروعاتِ الكبيرةِ التي لا تستطيعُ أن تُشارِكَ فيها المرأةُ بصُورةٍ كَبيرة.

وسائلُ تحقيقِ المرأةِ للتنميةِ الاقتصاديّة

- تطويرُ القُدراتِ التحليليّةِ للاقتصاديينَ في المستوياتِ والمؤسساتِ كافّةً فيما يتعلَّقُ في مسائلِ النوعِ الاجتماعيِّ.
- تزويدُ النساءِ خاصَّةً الفقيراتِ منهُنَّ والرِّيفياتِ في التسهيلاتِ التمويليّةِ والتسويقيَّة.
- إيجادُ فُرَصٍ لتنميةِ القُدراتِ والمهاراتِ (الإدارية والتنموية)؛ للقضاءِ على القُيودِ المفرُوضَةِ على المرأة.
- تضمينُ مواضيعِ النوعِ الاجتماعيِّ في السياساتِ الاقتصادية.
- رفعُ نسبةِ مشاركةِ النِّساءِ في رَسْمِ السياساتِ والبرامجِ الاقتصادية.

التّوصياتُ:

دراسةُ جَدوى المَشروعاتِ المُقدَّمة: يَعتمدُ تحقيقُ النجاحِ على نوعِ المشروعاتِ المقدَّمة؛ كي يتمَّ تأسيسُها بالشكلِ (الصحيحِ والمدروسِ)، ومِن ثَمَّ الحصولُ على الجَودة في الإنتاجية؛ ذلك أنّ أعمالَ المشروعاتِ سريعةُ الانتشار؛ فلابُدَّ من (التطوُّرِ والتغيير) مع مُرَاقَبَةِ ما حَولَنا من مشاريعَ؛ حيث أنّ (التجديدَ مطلوبٌ)، و(مُواكبةُ التغيُّرِ أمرٌ حتميٌّ) في ظلِّ (التوسُّعِ والتنوُّع) الذي نَشهدُه في قطاعِ الأعمالِ ولا يقتصرُ النجاحُ على ذلكَ فحَسب؛ بل هناكَ صِفاتٌ مُهمَّةٌ في صاحبةِ الأعمالِ من (الثِّقَةِ العاليةِ بالنفسِ)، وأن تكونَ (صاحبةَ قرارٍ وجدِّيَّةً في "العملِ، وقوَّةِ التحمُّلِ، والإلمامِ بطبيعةِ المشروعاتِ) التي تقومُ بها.

إنَّ المطلوبَ أنْ تأخُذَ المرأةُ دورَها في عمليةِ التنمية (الاقتصادية والاجتماعية) والإسهامِ في مراحلِها؛ بَدءاً من (التخطيطِ إلى التوزيعِ ومِن ثَمَّ التسويق)، فإنّه يجبُ إعدادُ المرأةِ لتقومَ بأدوارِها المختلفة (الأخلاقية، والأسرية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية) مع التأكيدِ على أنّ المرأة تُمارِسُ نشاطاً اقتصادياً اتَّسعَ لِيَشمَلَ

قطاعاتِ الإنتاجِ الوطنيِّ المختلفةِ (المعلَنَ وغيرَ المعلَنِ) والذي أضحَى مَوضِعَ اهتمامِ الحكوماتِ والمنظَّماتِ (المحليَّةِ والعربيةِ والدوليةِ) .

إيجادُ بيئةٍ ملائمةٍ لمُشاركةِ المرأةِ : إدماجُ المرأةِ في عمليةِ التنميةِ الاقتصاديةِ تطلُبُ إيجادَ بيئةٍ مُلائمَةٍ لمُشاركةِ المرأةِ ببناءِ قُدراتِها، وبَذلِ جُهودٍ كبيرةٍ من أجلِ هذا الهدفِ، والاستعانةِ بوسائلَ مُتعدِّدةٍ للوصولِ إلى الهدفِ المذكورِ، والاستعانةِ بالحكوماتِ ومُنظَّماتِ أصحابِ الأعمالِ ومؤسَّساتِ المجتمعِ المدنيِّ ونقاباتِ العمَّالِ واتحاداتِها والمنظَّماتِ العربيةِ والدوليَّةِ، كُلٌّ حسبَ إمكاناتِها وضِمْنَ اختصاصِها، كذلك يُعتبَرُ المجتمعُ المدنيُّ حليفاً محوريَّاً لتحقيقِ المساواةِ بين الجنسين: التزامُ المنظَّماتِ النسائيةِ "الإقليميةِ والوطنيةِ" بالعملِ بطريقةٍ مُنسَّقةٍ وتعاونيةٍ فيما بينها يُمثِّلُ عاملاً حاسِماً من أجلِ إزالةِ الحواجزِ (القانونيةِ والاجتماعيةِ والاقتصاديةِ) التي تُعيقُ جُهودَ تمكينِ المرأةِ، وتعزيزِ المساواةِ بين الجنسين.

اعتمادُ نهجٍ يُراعي النوعَ الاجتماعيَّ في التخطيطِ الاستراتيجيِّ : تُعَدُّ الاستفادةُ القُصوى والمثلى من الموارِدِ البشريةِ هدفاً من أهدافِ الدولِ في بناءِ اقتصادِها، ودمْجِ وإسهامِ كُلٍّ من الجنسينِ في خطَطِها وبرامجِها، كما أنّ إهمالَ إحداهُما يعني بكُلِّ تأكيدٍ هدراً للمواردِ البشريةِ، أو على الأقلّ عدمَ حصولِ الاستفادةِ المثلى منها. كما يجبُ إشراكُ المرأةِ عند وضعِ التخطيطِ الاستراتيجيِّ للتنميةِ؛ من خلالِ مؤسَّساتِ التخطيطِ النسويةِ والاتحاداتِ والتكتُّلاتِ البرلمانيةِ.

سدُّ الفجْوةِ التمويليّةِ بالنسبةِ لرائداتِ الأعمالِ : إنّ غيابَ الحواجزِ (القانونيةِ والإجرائيةِ) هي الخُطوةُ الأولى اللازمةُ لتعزيزِ وُصولِ المرأةِ إلى التمويلِ، وتتمتَّعُ المرأةُ السودانيةُ بالقوانينِ الاقتصاديةِ المتساويةِ كافّةً؛ غيرَ أنّ البنوكَ قد تتساهلُ عن الحاجةِ إلى تطويرِ مُنتجاتٍ ماليَّةٍ مُحدَّدةٍ تَستهدفُ سيِّداتِ الأعمالِ؛ خاصَّةً أنّ بعضَ البنوكِ خصَّصَتْ فروعاً خاصَّةً لَهُنَّ تُقدِّمُ الخدماتِ كاملةً للوصولِ إلى المرأةِ، والإجابةُ أنّ تساويَ القوانينَ لم يكُنْ كافيةً ليحقِّقَ نسبةً كبيرةً من التساوي في التعامُلِ مع البنوكِ والمؤسَّساتِ المالية والاستفادةِ من التمويلِ (من خلالِ استطلاعٍ للبنوكِ السودانيةِ عيِّنةِ البنكِ السودانيِّ الفرنسيِّ نجدُ عددَ حساباتِ النساءِ بلغَتْ نسبةَ ٢٤٪ فقط من إجماليِّ العددِ الكُلِّيِّ للحساباتِ المفتوحةِ في البنكِ) وهذه النسبةُ البسيطةُ ناتجةٌ من عدمِ دَمْجِ النساءِ في الشمولِ الماليِّ، وعَدمِ مُمارستِهنَّ لحقُوقِهنَّ في التعامُلِ مع المؤسساتِ المالية.

تخصيصُ جُزءٍ من التسويقِ المصرفيِّ لسيِّداتِ الأعمالِ : تستخدمُ البنوكُ الانترنيتَ ووسائلَ الإعلامِ الاجتماعيةِ والخدماتِ المصرفيةِ بالهاتفِ كقَنواتِ تسويقٍ وتوزيعٍ للتواصُلِ مع العُملاءِ؛ مثل هذه الوسائلِ يُمكِنُ أن تفتَحَ فُرَصاً جديدةً لـ(رائداتِ الأعمالِ) للاستفادةِ من هذه التِّقنياتِ،كذلك يُمكِنُها الحدُّ من مُعوِّقاتِ التمويلِ من خلالِ المساعَدةِ على زيادةِ الوعيِ بمنتجاتِ البنوكِ وخدماتِها؛ خاصَّةً أنّ تطويرَ البنوكِ للمنتَجاتِ والخدماتِ المصرفيةِ توسَّعَ

وأصبحَ يُقدِّمُ خدماتٍ مُتنوِّعةً لِشرائحِ المجتمعِ كافّةً، وهذا مِن شأنِه توسيعُ المجالِ لمشاريعِ سيِّداتِ الأعمالِ. كما يُمكِنُ للبنوكِ اتخاذُ إجراءاتٍ لـ (تعزيزِ الشفافية، وتحسينِ تبادُلِ المعلومات، وجُهودِ التوعيةِ الرامية إلى تعميقِ دُخولِهنَّ لهذا القطاعِ.

هناك حاجةٌ مُلحَّةٌ لأنْ تجُيدَ سيِّداتُ الأعمالِ مَهاراتٍ مُحدَّدةً ليُصبحنَ (مُستعِدَّاتٍ للتعامُلِ مع البنوكِ، وتلبيةِ ما تتوقّعُه، وكذلك إتقانِ القُدرةِ على عَرضِ مَشاريعِهنَّ بطريقةٍ مُقنعَةٍ)، ويمكنُ للاتحاداتِ النسويةِ أن تُساهِمَ في هذا الجانبِ من بابِ المسؤوليةِ الاجتماعيةِ في نَشرِ ثقافةِ الوعي الماليِّ والمصرفيِّ في أوساطِ الناشطاتِ ماليّاً وُصولاً للشمولِ الماليِّ.

إصدارُ دليلِ الاستثمارِ لسيِّداتِ الأعمالِ:

الغرضُ مِن هذا الدليل هو **مُساعَدةُ رائداتِ الأعمالِ على تحديدِ احتياجاتِهنَّ الماليَّةِ ومَصادرِ التمويلِ**؛ فرائداتُ الأعمالِ يَحْتَجْنَ إلى (توجيهِهِنّ عبرَ خَياراتِ التمويلِ المصرفيِّ)كجُزءٍ مِن مجموعةٍ أكبرَ من خَياراتِ التمويلِ المتاحةِ لَهُنَّ، و(تقديمِ المشُورةِ الواضحةِ) بشأنِ كيفيةِ التعامُلِ مع البنوكِ والمؤسَّساتِ الماليَّةِ عموماً.

كذلك يُساعِدُ هذا الدليلُ في بناءِ قُدُراتِ رائداتِ الأعمالِ في الحصولِ على التمويلِ الخارجيِّ لِمَشاريعِهنَّ، وخاصَّةً مِن البنوكِ. ويَعرضُ هذا الدليلُ (خَياراتِ التمويلِ القائمةِ، ونصائحَ عمليَّةً لِرَائداتِ الأعمالِ)؛ سواءٌ كانت الشركةُ تمثِّلُ (مشروعاً مُتناهِيَ الصِّغَرِ، أو مشروعاً صغيراً، أو متوسطاً أو أنّها شركةٌ كبيرةٌ)؛ فهُناكَ مجموعةٌ مُتنوِّعةٌ من خَياراتِ التمويلِ.

الاستفادةُ من برامجِ المسؤوليةِ الاجتماعيةِ الذي تعرضُه المؤسَّساتُ: العملُ على الاستفادةِ من البرامجِ التي تُقدِّمُها المؤسَّساتُ والمنظَّماتُ المدنيَّةُ في المجتمعِ في تخصيصِ جزئيَّةٍ خاصَّةٍ بمحاورِ المرأةِ الاقتصاديةِ (شراكةٍ مجتمعيةٍ) من خلالِ (تقديمِ الدعمَينِ "الفنِّيِّ، والتدريبيِّ"، وإنشاءِ مراكزَ استشاريةٍ تُساعِدُ على تأهيلِ المشروعاتِ، وتقديمِ دراساتِ الجدوى، وبرامجَ تُساهِمُ في رفعِ مستوى مشاركةِ المرأةِ في القطاعِ الاقتصاديِّ، ورفعِ الوعيِ العامِّ للمجتمعِ بأهميةِ مساهمةِ المرأةِ في القطاعِ الاقتصاديِّ).

تقارير : أوضاع المرأة السودانية الاقتصادية وفق التقارير العالمية :

تقرير(١) تنمية المرأة العربية ٢٠١٥م UNDP

الحق في التعليم	الحق في العمل	المساواة في الأجور	حق حرية التجارة	الحق في الادِّخار والاستثمار	الحق في تكوين الجمعيات والنقابات	التمييز
دستور السودان المؤقت ٢٠٠٥ المادة (٥٣)	دستور السودان المؤقت ٢٠٠٥ المادة (٥٦)	دستور السودان المؤقت ٢٠٠٥ المادة (٥٦) + قانون الخدمة المدنية ٢٠٠٧ المادة (٥٧)	دستور السودان المؤقت ٢٠٠٥ المادة (٥٩)	قانون تشجيع الاستثمار المادة (٢)	دستور السودان المؤقت ٢٠٠٥ المادة (٥٨)	قانون العمل السوداني ١٩٩٧ المواد (٦١) (٦٢)

الجدول (١) ملكية الحسابات في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين فوق سن 15 عاماً .

الدولة	المجموع		ذكور		إناث	
	2011	2014	2011	2014	2011	2014
الجزائر	33.3	50.5	46.1	60.9	20.4	40.1
البحرين	64.5	81.9	79	90.2	48.8	66.7
جيبوتي*	12.3	غ م	16.6	غ م	8.8	غ م
مصر	9.7	13.7	12.8	18	6.5	9.2
العراق	10.6	11	13.5	14.6	7.5	7.4
الأُردنّ	25.5	24.6	33.7	33.3	17.4	15.5
الكويت	86.8	72.9	92.7	79.3	79.6	64.0
لبنان	37	46.9	49.4	62.4	25.9	32.9
موريتانيا	17.5	20.4	23.3	22.2	12.1	18.8
المغرب*	39.1	غ م	52	غ م	26.7	غ م
عُمان*	73.6	غ م	83.7	غ م	63.5	غ م
قطر*	65.9	غ م	68.6	غ م	61.6	غ م

السعودية	46.9	69.4	72.7	75.3	15.2	61.1
الصومال	غ م	7.9	غ م	9.6	غ م	6.0
السودان	6.9	15.3	9.4	20.2	4.4	10.0
سورية*	23.3	غ م	26.8	غ م	19.6	غ م
تونس	غ م	27.3	غ م	34.1	غ م	20.5
الإمارات العربية المتحدة	59.7	83.2	68.8	89.8	47.2	66.3
فلسطين	19.4	24.2	28.7	27.3	10.2	21.2
اليمن	3.7	6.4	6.4	11.4	1.1	1.7

المصدر: البنك الدولي، المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية ٢٠١٤م،غ م غير متوفر

الجدول (٣) نسبة البالغين الذين افترضوا ؟؟؟من المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية في العام ٢٠١٤

الدولة	المجموع	ذكور	إناث	أفقر40%	أفقر60%
الجزائر	2.2	1.3	3	1.1	3.0
البحرين	21.3	24.6	15.5	20.2	22.1
جيبوتي*	4.5	5.3	3.8	2.3	5.9
مصر	6.3	7.6	4.9	5.8	6.6
العراق	4.2	6.1	2.3	2.6	5.1
الأُردنّ	13.6	16.7	10.3	10.8	15.4
الكويت	14.1	14.5	13.5	12.8	14.9
لبنان	15.6	20.8	10.9	12.5	17.5
موريتانيا	7.7	8.3	7.1	5.1	9.4
المغرِب*	4.3	5	3.6	3.2	5.1
عُمان*	9.2	12.2	6.2	9.8	8.8
قطر*	12.6	14.2	9.8	8.7	16.1

السعودية	12.2	16.8	5.7	9	14.5
الصومال	2.2	2.7	1.4	2.1	2
السودان	4.2	5.5	3.4	3.3	4.8
سورية*	13.1	14.7	11.5	12.4	13.7
تُونُس	8	9.9	6.2	4.9	10.1
الإمارات العربية المتحدة	15.4	18.1	8.6	13.6	16.7
فلسطين	4.2	5.7	2.8	2.6	5.3
اليمن	0.4	0.4	0.4	0.2	0.6

المصدر: البنك الدولي، المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية ٢٠١٤، * أرقام ٢٠١١

المراجع:

* تقرير وحدة التمويل الأصغر.
* تقرير إحصاءات النوع الاجتماعي وتمكين المرأة (إعداد الجهاز المركزي لإحصاء السودان).
* موقع الأمم المتحدة.